مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط

شليحي الطاهر
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجلفة / الجزائر

ملخص:

أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سمة بارزة في النظام الاقتصادي العالمي، إذ زاد الاهتمام بها باعتبارها أحد أهم الوسائل لتعزيز القدرات التنافسية على مستوى الإقليم وتعظيم العلاقات البينية بهدف التحول من السوق الإقليمي إلى السوق الدولي على المدى الطويل. وبالتالي أصبحت هذه التكتلات الإقليمية تشكل تحديا فيما بينها، فأصبحت بذلك خيارا ضروريا وحيويا تمليه التحديات الدولية بمختلف أبعادها السياسية، الأمنية والاقتصادية. وبالرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي حققت نتائج متقدمة تتفاوت درجتها من تكتل لآخر، إلا أن التكتل المغاربي لا يزال يواجه عدة عوائق وتحديات إقليمية ودولية، سياسية واقتصادية، من بينها الاتحاد من أجل المتوسط.

Abstract :

The regional economic blocs have become a prominent feature in the world economic system, as increased attention as one of the most important means to enhance competitiveness at the level of the region and maximize the inter-relationships in order to shift from the regional market to international market in the long term. And thus the regional blocs represent a challenge among themselves, thus becoming necessary choice and vital role dictated by the international challenges of various dimensions (political, security, economic). and despite the emergence of many regional economic blocs, which have achieved advanced results with varying degree, but the Maghreb bloc continues to face several obstacles, regional and international challenges (political and economic), including the Union for the Mediterranean

مقدمة:

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية في عصرنا الحالي تطورا معتبرا من خلال تفاعل مختلف عناصر الإنتاج بين الدول، وهذا ما تجسده العديد من الاتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف، والتي تهدف إلى النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء.

إن ظهور التكتلات الاقتصادية بمختلف أشكالها يمثل دليلا واضحا على رغبة الدول في مواكبة ومسايرة الوجه الحديث للعلاقات الاقتصادية الدولية. لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية, بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات, بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها, مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات وإبرام اتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المشتركة بين جميع الأطراف, ومن هنا جاءت أهمية الحوار العربي الأوروبي الذي كان عبارة عن محاولة لتحديد الاختلافات والمشاكل الحقيقية بين الطرفين, ومن ثم إيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين، وعليه أصبحت التكتلات والتجمعات الاقتصادية ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.

ومن أهم التكتلات الاقتصادية الموجودة على المستوى العربي نجد التكامل الاقتصادي المغاربي الذي مازال في مرحلة النضج بسبب عدة عوامل منها ارتباطه بتكتل سياسي وهو اتحاد المغرب العربي.

إن التكامل الاقتصادي المغاربي كباقي التكتلات الاقتصادية العالمية يتأثر بمعطيات الاقتصاد العالمي سواء كانت مؤشرات أو ظهور هيئات أو تكتلات اقتصادية أخرى مماثلة، وبناءا على هذا سأحاول تسليط الضوء على تكتل جديد اختلفت نظرة الدول الأعضاء إليه، وهو الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعتبر من بين المشاريع الهامة للدول الأوروبية ودول حوض المتوسط عموما.

فهل الاتحاد من أجل المتوسط يعتبر تحدي أمام تكامل اقتصاديات الدول المغاربية؟ وهل سيعزز الاتحاد من أجل المتوسط في تبعية دول المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي؟

سأحاول معالجة الإشكالية من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الإتحاد من أجل المتوسط.
2- الأهداف الأساسية للإتحاد من أجل المتوسط.
3- تأثير الاتحاد من أجل المتوسط على دول المغرب العربي.
4- ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي.
5- متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي

1- مفهوم الإتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد من أجل المتوسط هو صيغة من صيغ اتفاقيات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط. وهو بمثابة التكتل الاقتصادي والسياسي الذي يجسد الشراكة الإقليمية الأورو متوسطية. والذي ظهر في البداية تحت تسمية "الاتحاد المتوسطي l'union méditerranéenne" لكن أمام ضغط العديد من الدول الأوروبية خاصة ألمانيا، تم تغيير التسمية إلى "الاتحاد من أجل المتوسط L'union pour la méditerranée" ، وهذا لكبح تطلعات وطموحات فرنسا المستقبلية. ذلك أن المشروع الأولي كان يهدف بالأساس إلى تفضيل دول جنوب أوروبا على حساب دول أوروبية أخرى غير مطلة على البحر المتوسط.

وبهذا التصحيح لمفهوم المشروع، أكدت اللجنة الأوروبية رغبتها في إعادة بعث العلاقات الأوروبية مع دول جنوب وشرق المتوسط ومواجهة التحديات بمختلف اتجاهاتها والتي تفرضها المنطقة بشكل خاص.

ومن الأسباب الموضوعية التي تسببت في طرح فكرة إنشاء اتحاد متوسطي جديد يكون مكملا لعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية:

- تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي في ظل تزايد هيمنة الاقتصاد الأمريكي،
- عدم ملاءمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي وتراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط،
- وكذا فشل عملية برشلونة واستياء دول جنوب المتوسط من الهيمنة الأوروبية،1
- انشغال صانعي القرار في أوروبا بأولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم دول الكتلة الشرقية سابقا... واقتصار التعاون الأورو متوسطي على التجارة بعيدا عن كل المجالات الأخرى.

لقد جاء ظهور هذا الاتحاد من خلال إعلان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، وهو يضم دول الاتحاد الأوروبي 27، المجموعة الأوروبية إضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط. وكذا الأردن، موريتانيا والجامعة العربية. واتخذ من مدينة برشلونة كمقر رسمي للاتحاد.

إن الاتحاد من أجل المتوسط في نظر الكثير من المحللين هو بمثابة المشروع الذي جاء لإنعاش اتفاق برشلونة 1995 الخاص بالشراكة الأورو متوسطية، خاصة في شقه السياسي. باعتبار أن اتفاق برشلونة 1995 فشل في معالجة الملف السياسي المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، حتى وان كان الجانب الاقتصادي لهذا الاتفاق حمل العديد من الأمور الايجابية خاصة لفائدة الاتحاد الأوروبي، بتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال وشرق المتوسط. لكن كانت هناك قناعة لدى الشركاء في شمال المتوسط وجنوبه بأن اتفاق برشلونة فشل في الاستجابة لطموحات دول جنوب المتوسط ولا تحقيق الأهداف الخاصة بها.

من جهة أخرى فان الاتحاد من أجل المتوسط يسمح بتوزيع المسؤولية وانتقال الأمانة العامة بين شمال وجنوب وشرق المتوسط، بخلاف اتفاق الشراكة 1995 (اتفاق برشلونة) الذي كان أحادي الجانب في سلطة اتخاذ القرار، وبالتالي كان مشروع أوروبي بحت، تنبثق عنه اتفاقيات وفق ما يتماشى ومصالح الدول الأوربية.

أما عن رئاسة الاتحاد، فقد نص البيان الختامي للاجتماع المنعقد في 13 جويلية 2008، على أن رئاسة الاتحاد تكون مشتركة بين ممثل من الاتحاد الأوروبي وممثل عن الدول المتوسطية غير الأوروبية، هذا المبدأ الخاص بالرئاسة المشتركة يطبق على كل الاجتماعات الوزارية، لقاءات كبار الموظفين، اللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء والأمانة العامة....

وتنعقد قمة الاتحاد كل سنتين في الدول الأعضاء بالتناوب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول متوسطية خارج الاتحاد الأوروبي، فيما يكون اجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء سنويا.

أما عن تمويل الاتحاد فيأتي من الميزانية الأوروبية، مساهمات الدول الأعضاء، البنك الأوروبي للاستثمار، ومساهمات القطاع الخاص...

وللإشارة فان أول رئاسة مشتركة للاتحاد كانت بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

2- الأهداف الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط:

إن الهدف الرئيسي من إنشاء هذا الاتحاد حسب ما جاء في إعلان باريس 2008 هو:

- بناء السلام والازدهار للمنطقة.
- تشجيع التنسيق الأمني بين الدول المغاربية والدول الأوروبية.
- إتباع سياسة موحدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب.
- تعزيز التكامل والانسجام الإقليمي,
- مشاركة المجتمع المدني والهيئات الإقليمية لإنجاحه.
- إقامة جامعة أور ومتوسطية يكون مقرها سلوفينيا، لتشجيع البحث العلمي لجامعات الدول الأعضاء في الاتحاد.
- إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الموارد المالية.
- تشجيع الاستثمار في دول جنوب وشرق المتوسط.
- معالجة ملفات اقتصادية أخرى: كالمياه، الطاقة، الطرق السريعة، النقل البحري....

وباعتبار أن الاتحاد من اجل المتوسط يمثل حقيقة جغرافية وضرورة سياسية وفرصة لمواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو يمثل إستراتيجية لكل دول المنطقة، لذلك سيسعى إلى:

- دعم التحول الديمقراطي.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنسيق عملية تنفيذ أنشطة ملموسة تعود بالنفع على شعوب المنطقة.
- تجسيد مبدأ المساواة والملكية المشتركة بين دول جنوب وشمال المتوسط.

- البحث عن مصادر لتمويل المشروعات والمبادرات الإقليمية، كمكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط، والخطة الخاصة بالطاقة الشمسية في المتوسط...
- مواكبة ودعم الأنشطة الإقليمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الشعوب والدول المتوسطية.

إن هذه الأهداف وغيرها لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر الجهود بمشاركة جميع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة بمساندة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي وبالتنسيق مع بقية المؤسسات والشبكات المتوسطية ... وأن تكون سياسات الأطراف سواء كان الاتحاد الأوروبي أو دول حوض المتوسط غير الأوروبية تتجه وتتفق مع الأهداف والمبادئ التي ستوجه مسار الاتحاد من أجل المتوسط. باعتبار أن هذا الاتحاد يمثل اتحادا للأنشطة، للخبرات، للمعرفة وللثقافات والحضارات، وهو صورة للتضامن الإقليمي.2

كما أن له بعد اقتصادي وهو الوصول إلى إنشاء فضاء اقتصادي مشترك بتعزيز أكبر لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية المنبثقة عن مسار برشلونة 1995.

وفي هذا السياق أكد الرئيس الفرنسي، صاحب المشروع، أن الهدف الأول للاتحاد ينبغي أن يركز على إقامة عدد من المشروعات المشتركة والطموحة التي تستهدف تعزيز بنية التواصل الجغرافي والاقتصادي والثقافي بين الجانبين، وتساعد على إقامة سوق مشتركة تروج لصناعات عديدة يمكن أن يتكامل فيها جهد الشمال وجهد الجنوب، يمولها بنك أورومتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوروبي، ويتقاسم من خلالها الجانبان سياسة مشتركة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا إضافة إلى التزام الاتحاد من اجل المتوسط بكل نقاط البرنامج السياسي الذي كان ينطوي عليه إعلان برشلونة ابتداء من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى التنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومقاومة عملية تلوث البحر الأبيض الذي يعاني من ارتفاع متزايد في نسب التلوث.3

وأضاف وزراء خارجية دول القمة أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يقوم على مكتسبات مسار برشلونة لكونه شراكة متعددة الأطراف، غرضها زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليميين.

للإشارة فانه قد تم إنشاء صندوق الاستثمار Inframed في 26 ماي 2010 الموجه لتمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط وقد خصص مبلغ أولي قدره 385 مليون أورو لتمويل المشاريع ذات الأهمية قيد التنفيذ في المنطقة الأورومتوسطية، كمشاريع البنية التحتية، النقل والطاقة، وسيسمح هذا الصندوق من رفع حجم رؤوس الأموال الخاصة لتمويل المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط.

وقد جاء هذا الصندوق تبعا لمساهمات كل من صندوق الودائع الفرنسي بـ 150 مليون أورو. الصندوق الايطالي بـ 150 مليون أورو. صندوق الودائع للمغرب بـ 20 مليون أورو. مصر بـ 15 مليون أورو. وكذا بنك الاستثمار الأوروبي بـ 50 مليون اورو.4

3- تأثير الاتحاد من أجل المتوسط على دول المغرب العربي:

يمكن أن نستعرض أولا مواقف بعض دول المغرب العربي من قيام هذا الاتحاد:

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الهدف من مشاركة الجامعة العربية في الاتحاد هو عدم ترك الساحة خالية أمام إسرائيل بالإضافة إلى الدفاع عن المصالح العربية مع الشريك الأوروبي وأضاف أن الجامعة كانت تشارك في اجتماعات برشلونة على مستوى القمة ووزراء الخارجية ولكنها الآن تشارك في جميع المستويات بالرغم من المحاولات الإسرائيلية الساعية لاستبعاد الجامعة من الاتحاد.

موقف الجزائر: طلبت الجزائر على لسان وزير خارجيتها توضيحات حول دور إسرائيل في الاتحاد، إذ رأت الجزائر أن هذا الاتحاد يحمل طابعا سياسيا ألا وهو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبالتالي أخذت موقفا متحفظا إزاء ذلك، كما اشترطت أن يكون لجامعة الدول العربية مقعدا دائم في هياكل الاتحاد كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأوروبية. ورأت أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها، كالصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية، وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات القائمة أي "عملية برشلونة".5

موقف المغرب: رحبت السلطات المغربية بهذا الاتحاد، وتجلى ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى المغرب في أكتوبر 2007، واعتبرت أن هذه الشراكة الجديدة تمثل دعما للوقوف أمام تحديات المنطقة. ورأت بأنه من المهم أن يتم عقد اتفاق متقدم مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

موقف تونس: وافقت تونس على المشروع، واعتبرت ذلك بمثابة اتفاق يهدف إلى تعزيز الشراكة، كما تقدمت بطلب احتضان مقر الاتحاد، إلا أن مدينة برشلونة هي التي حضيت بالموافقة على أن تكون مقرا للاتحاد.

موقف ليبيا: كانت ليبيا من أشد المعارضين للمشروع خاصة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة سنة 2008 اذ اعتبرت أن هذا الاتحاد هو تهديد لتقسيم البلاد العربية، إلى جانب تخوفها من احتكار دول الاتحاد الأوروبي لسلطة اتخاذ القرار، كما اقترحت أن يكون هذا الاتحاد شاملا لدول شمال وجنوب المتوسط فقط، بتوسيع مجموعة 5+5 إلى 6+6.

كما طرحت ليبيا في القمة المصغرة بطرابلس يوم 10-06-2008 موقفا مفاده أن هناك وحدة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وهي بلدان أيضا في منظمة الوحدة الإفريقية، إشارة إلى دول شمال إفريقيا، فلا مجازفة بأي حال من الأحوال بتمزيق الوحدة العربية أو الإفريقية وإذا أرادت أوروبا أن تتعاون فلتفعل ذلك مع الجامعة العربية أو الاتحاد الإفريقي ولكن لا يمكن القبول أن تتعامل أوروبا مع جزء واحد من هذه الدول. فإذا كان مشروع ساركوزي رفض في صيغته الأولى من قبل دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لحرص الدول الأوروبية على التماسك، فكذلك الدول العربية لابد أن تكون حريصة على تماسكها وتكاملها.6

4- ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي:

يعتبر التكامل الاقتصادي بمثابة آلية من آليات تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول، وعملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

والتكامل الاقتصادي بين الدول يأخذ أشكالا مختلفة، تهدف في مجملها إلى دفع عجلة التنمية للدول المشكلة للتكتل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي المغاربي مشروع أساسي للنهوض بالوحدة المغاربية بعد فشل التكامل السياسي، فاتحاد المغرب العربي لم يحقق النتائج المرجوة منذ إنشائه عام 1989، نظرا لعدة أسباب أهما عدم توافق الرؤى السياسية. وهذا ما أثر على التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي، إضافة إلى عوامل ومتغيرات أخرى إقليمية ودولية، أدت بدول المغرب العربي إلى عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول أخرى وتفضيل اتفاقيات الشراكة مع تكتلات اقتصادية أخرى (كالاتحاد الأوروبي) على المغامرة في الشراكة المغاربية لضعف الفاعلية الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

وللحد من تأثير المتغيرات الإقليمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومواجهة التحديات والعوائق التي تقف أمام قيام هذا التكتل المغاربي، وجب إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المغرب العربي، والتركيز على أهداف التكامل الاقتصادي ويمكن إيجازها فيما يلي: 7

1- توسيع حجم السوق: بحيث أن اتساع نطاق السوق يشجع على إقامة صناعات كبيرة الحجم تخفض من تكاليف الإنتاج يترتب عليه زيادة في الإنتاجية للمشاريع بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.

2- تحسين شروط التبادل التجاري: يتمكن الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي من تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي حسب مصالح الدول الأعضاء، ويعطي التكتل الاقتصادي قوة تفاوضية عند عقد الاتفاقيات مع العالم الخارجي.

3- زيادة التنمية الاقتصادية: وهذا نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتجة عن التكامل الاقتصادي الذي يزيد من عوائد الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب ومن ثم الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وزيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

4-الاستفادة من العمالة المؤهلة: بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.

إن الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورومتوسطية بشكل عام، تمثل تحد اقتصادي كبير أمام التكامل الاقتصادي المغاربي، بالإضافة إلى تحديات أخرى سياسية كالنزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، وتحديات أخرى كمشروع انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي .....

وبالرغم من أن امتيازات التنمية في دول المغرب العربي لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كانت ايجابية بالنسبة للاتحاد الأوروبي أكثر مقارنة مع دول المغرب العربي ذلك أن النشاط الاقتصادي الأوروبي عرف نموا من خلال اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، إذ أن السوق المغاربية أصبحت ملاذا آمنا للسلع الأوروبية وازداد حجم الاستثمارات الأوروبية في المنطقة، أمام ضعف المنافسة لمستثمري دول المغرب العربي وعدم قدرة السلع المحلية من غزو الأسواق الأوروبية.

وفي ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون التي يتخبط فيها الاتحاد الأوروبي، فان مشروع الشراكة الأورومتوسطية سيشهد تذبذبا في التمويلات المقدمة لدول المغرب العربي، وبالتالي فان الاتحاد من أجل المتوسط أيضا لن يحقق النتائج المرجوة على المدى القريب خاصة فيما يتعلق بالتمويل الفني والمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من كل هذه الصعوبات بالنسبة لدول المغرب العربي إلا أن التكامل الاقتصادي المغاربي سيظل دون المستوى مادامت الأطراف المعنية غير مقتنعة بجدوى تطويره. لكنه يبقى ضرورة ملحة من أجل الاستفادة من المشاريع الإقليمية.

وقد ظهرت بوادر التعاون الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي بعد ظهور الاتحاد من أجل المتوسط من خلال منتدى المغرب العربي سنة 2008 تحت عنوان " المغرب العربي 2030 في محيطه الأورو متوسطي وفي أفق قيام الاتحاد المتوسطي"

إذ أكد فيه الأمين العام لاتحاد المغرب العربي على أنه تم بذل جهود من أجل تسهيل الاندماج المغاربي، مذكرا بأنه تم إبرام 37 اتفاقية ومعاهدة في إطار الاتحاد المغاربي تهتم بمجالات نشاط الاتحاد وتؤسس للإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، كما تم إنشاء الاتحاد المغاربي لأصحاب العمل والاتحاد المغاربي للفلاحين بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي بين بلدان اتحاد المغرب العربي وتطوير علاقات الشراكة في محيطه العربي والمتوسطي والإفريقي والدولي.8

لذلك لابد أن تتضامن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال الشراكة جنوب-جنوب بوضع مشاريع مشتركة في إطار إستراتيجية شاملة و توفير آليات ومؤسسات لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بينهما، وهذا ما يمكنها من تعزيز قدرتها على التفاوض اتجاه الاتحاد الأوروبي والاستفادة من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لهذا فان الجهات الفاعلة في المنطقة الأورو متوسطية تدرك أن نجاح التكامل فيما بين دول جنوب المتوسط يشكل عاملا أساسيا وضروريا لنجاح المنطقة بأكملها من خلال توسيع حجم الأسواق المحلية بزيادة التدفقات الاستثمارية في المنطقة. إضافة إلى تفعيل علاقات الشراكة بين ضفتي المتوسط في مختلف سياقات اتفاق برشلونة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.[9]

5- متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي:

إن التكامل المغاربي خطوة أساسية للاستفادة من اتفاقيات الشراكة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع باقي التكتلات الإقليمية، ويجب أن يبنى هذا التكامل على أمرين هامين هما التكامل السياسي والتكامل الاقتصادي من خلال التبادل التجاري والمشاريع المشتركة بتوفر عوامل أساسية:10

- توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة الدول المغاربية وقناعتها التامة بضرورة التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.
- إعداد خطة متكاملة وإستراتيجية لإرساء دعائم التنمية في دول المغرب العربي.
- ضرورة قيام مشروعات إنتاجية مشتركة.
- الالتزام بمختلف الإجراءات في مراحل التكامل الاقتصادي.
- العمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي مما يسمح باتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى والإستراتيجية الشاملة للتكامل.
- تطوير سوق المال وتحرير النظام المالي.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري وهو ما يمثل أحد محددات النمو الاقتصادي.11
- إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية لدول المغرب العربي بتنويع القاعدة الإنتاجية وفق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.
- بناء قاعدة تكنولوجية عربية لمواجهة تحديات الدول المتقدمة.
- صياغة سياسة زراعية مشتركة تقوم على أساس كفاءة استخدام وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة واستغلال الميزات الموجودة في كل دولة.
- توفير وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار والذي يعتمد بشكل أساسي على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

الخاتمة:

إن الاتجاه نحو إقامة تكتل عربي أصبح ضرورة تفرضها الظروف الحالية المحلية والدولية, وفي مقدمتها التكتلات الإقليمية التي تتمتع بقدرات اقتصادية, سياسية وثقافية معتبرة تهدد الوضع السياسي والاقتصادي العربي خصوصا في ظل الإجراءات والترتيبات التي سيتم العمل بها في الوقت الراهن تحت وطأة المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة.

ويواجه المغرب العربي تحديات جديدة أبرزها احتمال استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتوسع التفاوت التنموي والمعيشي وتدهور التوازنات الاجتماعية, و الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية (الهجرة، ارتفاع معدلات الفقر، البطالة) التي تمرّ بها مختلف دول المغرب العربي، بالإضافة إلى تزايد التهافت الخارجي على هذه المنطقة الإستراتيجية بموقعها وخيراتها الطبيعية، وضعف القدرة التفاوضية للدول المغاربية في مواجهة الاتحاد الأوروبي وغيره من القوى الدولية الكبرى، التي تتقاسم معها عدداً من الملفات الهامة، فكل هذا يؤدى إلى اعتماد معظم الاقتصاديات العربية بشكل عام والاقتصاديات المغاربية بشكل خاص على العالم الخارجي في مسار الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا, أي ارتباطها الوثيق مع السوق العالمية وتكاملها الدولي على حساب التكامل العربي. إضافة إلى تحديات أخرى يواجهها الاقتصاد العربي و المغاربي كالأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.

وأمام هذه التحديات أصبح التكامل الاقتصادي العربي عامة والتكامل الاقتصادي المغاربي بصفة خاصة ضرورة موضوعية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكتلات الإقليمية, حيث تزول فيه الحواجز أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال, بالإضافة إلى التحديات الأخرى المرتبطة بالمشروعات البديلة كالشرق الأوسطي (الأمريكي) والمشروع المتوسطي (الأوروبي) اللذان يعملان على احتواء المنطقة وفقا لمصالح القوى الفاعلة فيه.

إن كل طرف من أطراف الاتحاد من أجل المتوسط يسعى لتحقيق مصالحه ومكاسبه، فتتفق أحيانا هذه المصالح وتختلف وتتعارض أحيانا أخرى، وعليه فان الدخول في الشراكة يتطلب أن تعمل الدول العربية على إقامة مشروعهم الاقتصادي المشترك. ويبقى في نظرنا أنه لابد من تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وعقد اتفاقيات الشراكة باسم التكتل الاقتصادي مع باقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهذا أفضل سبيل لكل الأطراف, ويمكن لكل طرف تحقيق الكثير مما يسعى، شريطة أن تكون هذه الشراكة متكافئة وتخدم مصالح كل طرف، وهذا باعتبار أن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات. وهو ما يفرض استثمار مختلف الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل وتطوير التكامل الاقتصادي المغاربي.

الهوامش والمراجع:

[1]- أسامة عنتر يحي عبد المنعم نور الدين، مشروعات تطوير العلاقات الأورومتوسطية"دراسة مقارنة بين عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو 2010، ص 54.

[2]- يوسف العمراني، ما نقوم به اليوم في منطقة المتوسط وما نعتزم القيام به غدا – الأربعاء 2011/09/14
www.International.daralhayat.com/internationalarticle/307073

[3]- أسامة عنتر يحي عبد المنعم نور الدين، مرجع سابق، ص 56.

[4]- Union pour la Méditerranée : lancement du fonds d'investissement "Inframed" (26 mai 2010)

-http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/europe_828/union-europeenne-monde_13399/relations-exterieures_853/union-pour-mediterranee_17975/upm-lancement-du-fonds-investissement-inframed-26.05.10_82596.html

[5]- أحمد مختار الجمال، الاتحاد من اجل المتوسط، بدايته وتطوراته ومستقبله، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،2008، ص ص 13-16.

6- الموقع الالكتروني الأمة برس، القذافي يرفض "الاتحاد المتوسطي "..ومصر تغيب عن قمة طرابلس 10-06-2008
http://www.thenationpress.net/news.php?lid=1&cat=1&newsi=1&newsid=362

[7]- العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2003/2002، ص 11.

8- جريدة الشرق الأوسط، ،الاندماج المغاربي ضرورة لإنجاح الاتحاد من اجل المتوسط، الاثنين 20 جمادى الأولى 1429 هـ 26 مايو 2008 العدد 10772
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10772&article=472333&feature

[9]- BEKENNICHE Otmane, Le partenariat Euro-méditerranéen : Les enjeux, OPU Alger 2010, p 183,184.

[10]- عيسى أحمد الفرسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه مقوماته معوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر. 8-9 ماي 2004, ص 10.

[11]- عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية،القاهرة، 2003، ص 126